



مجلس الامن

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولاً - مقدمة

- يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن رقم ٩٢٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي طلب فيه المجلس اليه أن يقدم اليه، بمجرد أن يتحقق تقدم، وعلى أي حال قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تقريرا عن محادلات السلام في لوساكا. وقد طلب إلى كذلك أن أبيّن ما إن كانت الإرادة السياسية لا تزال متوفرة لدى الطرفين لتحقيق سلم دائم، وأن يقدم توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة مستقبلا في أنغولا. ومنذ ذلك الحين، ظل يجري بانتظام إبلاغ أعضاء المجلس، خلال مشاوراتهم غير الرسمية، بالتطورات المتعلقة بالحالة في أنغولا.

ثانيا - التطورات السياسية

- ٢ - كرر مجلس الأمن، في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤)، تأكيد ندائـه القوي لحكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيـتا) أن يـديـا ما يـلزم من حـسـن النـية والمـروـنة للـتوـصل إـلـى تـسوـيـة مـبـكـرة وـشـامـلـة فيـ مـحـادـثـاتـ السـلـمـ فيـ لوـساـكاـ. وـفـيـ هـذـاـ الصـدـدـ، رـحـبـ المـجـلـسـ بـقـبـولـ الحـكـوـمـةـ الـأـنـغـوـلـيـةـ رـسـمـيـاـ لـلـمـقـتـرـحـاتـ الـمـقـدـمـةـ منـ بـعـثـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الثـانـيـةـ لـلـتـحـقـقـ فيـ أـنـغـوـلـاـ وـالـدـوـلـ الـمـرـاقـبـةـ الـثـلـاثـ (الـاـتـحـادـ الـرـوـسـيـ وـالـبـرـتـغـالـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ) بـشـأنـ مـشـارـكـةـ يـونـيـتاـ فـيـ إـدـارـةـ شـؤـونـ الدـوـلـةـ، وـحـثـ يـونـيـتاـ عـلـىـ أـنـ تـحـذـوـ حـذـوـهـاـ. وـبـهـذـهـ الرـوـحـ نـفـسـهاـ شـجـعـ المـجـلـسـ الـحـكـوـمـةـ وـيـونـيـتاـ عـلـىـ الـاـنـتـهـاءـ، دـوـنـ مـزـيدـ مـنـ إـطـالـةـ، مـنـ وـضـعـ الـتـفـاصـيـلـ الـمـعـلـقـةـ بـمـاـ يـسـمـحـ بـالـوـصـولـ بـمـحـادـثـاتـ السـلـمـ فيـ لوـساـكاـ إـلـىـ خـاتـمـةـ نـاجـحةـ. وـعـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـإـنـ المـجـلـسـ، إـذـ لـاحـظـ بـيـالـقـ تـجـددـ الـعـمـلـيـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ فيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ إـقـلـيمـ أـنـغـوـلـاـ فـضـلـاـ عـنـ تـعـاقـمـ الـحـالـةـ الـإـنـسـانـيـةـ، كـرـرـ تـأـكـيدـ طـلـبـهـ مـنـ كـلـاـ الطـرـفـينـ وـقـفـ جـمـيعـ الـعـمـلـيـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ الـهـجـومـيـةـ عـلـىـ الفـورـ وـأـدـانـ الـأـعـمـالـ الـتـيـ تـعـرـضـ لـلـخـطـرـ جـهـودـ الـإـغـاثـةـ الـإـنـسـانـيـةـ.

- ٣ - وقد ظل بند جدول الأعمال المتعلق بالمصالحة الوطنية قيد المناقشة في محادثات السلام في لوساكا منذ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعقب إبرام اتفاق في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن المبادئ العامة المتصلة بهذه المسألة، ركزت أعمال المحادثات الجارية في لوساكا على المبادئ المحددة وعلى طرائق تنفيذها.

٤ - ومنذ أن قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/611)، تحقق تقدم ملموس بشأن المبادئ المحددة. ووقت إعداد ذلك التقرير، كان الاتفاق لم يتم بعد على ستة من المبادئ المحددة الثمانية عشر الأصلية. ولم يتبق حالياً سوى مبدأ محدد واحد لم يتم الاتفاق عليه بعد، وهو توفير المرافق الملائمة ليونيتي، بما في ذلك المساكن المناسبة لكتاب قادتها.

٥ - وفيما يتعلق بطرق التنفيذ، فإن أكثر القضايا إثارة للخلاف هي القضايا الثلاث المتصلة بمشاركة يونيتي في إدارة شؤون الدولة؛ وإعادة إقامة الإدارة الحكومية في جميع أنحاء أنغولا، والمركز المقرب لرئيس يونيتي، السيد جوناس سافيمبي.

٦ - وأولى هذه القضايا تشير مسائل هامة تتصل بما يخص ليونيتي من المناصب الحكومية العليا، بما في ذلك مناصب حكام المقاطعات. وقد ظل هذا الموضوع قيد المناقشة في محادثات السلم في لوساكا منذ شباط فبراير ١٩٩٤. وبعد إجراء مشاورات مكثفة، قدمت الأمم المتحدة والدول المراقبة عدداً من المقترنات، ووافقت عليها الحكومة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ذلك اليوم نفسه، قام ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيبي، بإبلاغ المقترنات لوفد يونيتي.

٧ - وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ردت يونيتي على المقترنات رداً إيجابياً بصفة عامة. فقد قبلت جميع المقترنات التي تتصل بعدد و هوية المناصب المقترن أن يشغلها كتاب أعضائها، بما في ذلك المناصب المقترنة في البعثات الدبلوماسية. أما فيما يتعلق بمناصب الحكام، فقد طلبت يونيتي منصباً إضافياً هو منصب حاكم هوامبو. واقتربت أيضاً أن يشغل أحد أعضائها منصب نائب حاكم مالانغي، بدلاً من منصب نائب حاكم هوامبو.

٨ - وقد أوضح ممثلي الخاص لوفد يونيتي، وأيّده في ذلك ممثلو الدول المراقبة، أن المقترنات تشكل كلاً واحداً لا يتجزأ، وأن إجراء أي تغيير فيها يمكن أن يعرض للخطر ما أنجز خلال أشهر من المفاوضات. ومن ثم فإنه قد حدث يونيتي على قبول المقترنات بكمالها، كما فعلت الحكومة، مشيراً إلى أن يونيتي معروض عليها منصباً نائب حاكم هوامبو ومدير الإدارة المحلية فيها. وفي هذا السياق، قام ممثلي الخاص، وبصحبته ممثلو الدول المراقبة الثلاث، بالسفر إلى هوامبو في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وإجراء محادثات مع السيد سافيمبي. وفي اليوم التالي، اجتمع في لواندا بالرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس.

٩ - وب مجرد أن تحل القضايا المتبقية المتصلة بالمصالحة الوطنية، فإن البند الأخير في جدول الأعمال، وهو الولاية المقبلة للأمم المتحدة في أنغولا ودور الدول المراقبة، لا يتوقع أن يثير صعوبات كبيرة أو أن يستغرق وقتاً طويلاً حيث أنه قد تتحقق بالفعل قدر من الاتفاق بشأنه. وسيتمثل الأمر أساساً في إعادة تلخيص الأدوار المختلفة التي وافقت الحكومة ويونيتي في الماضي على إسنادها إلى الأمم المتحدة وتوسيع محتويات بروتوكول لوساكا مع الممارسات المعتادة التي تنتهجها المنظمة في إنشاء عمليات حفظ السلام.

ثالثا - الحالة العسكرية ومركز بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أفغونلا

- ١٠ - منذ أن قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، استمر تصاعد القتال في أفغونلا واستمر تأثيره على مقاطعة من المقاطعات الثمانية عشرة. وقامت الحكومة يوينيتا كلتاها بزيادة الأعمال العسكرية الهجومية التي تقوم بها، وبخاصة في عواصم مقاطعات هومبتو وكويتو وما لانغي وما حولها. ومع استمرار المفاوضات في لوساكا، واصل كل من الجانبين محاولاته الرامية إلى اكتساب مزية على الصعيد الميداني وإلى تعزيز موقعه. وقد سبب القتال وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح والإضرار بالبياكل الأساسية وأعاد إيصال المعونة الإنسانية إلى كثير من أنحاء البلد.
- ١١ - ووفقا لما تفيد به التقارير، دأبت يوينيتا على التغلغل في كوانزا سول، بالقيام بعمليات مغافرة في أنحاء مختلفة من المقاطعة. وفي أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه، حدث قتال شديد حول مدينة إيبو، الواقعة حاليا تحت سيطرة الحكومة. وأعلنت الحكومة أن قواتها الجوية قد قصفت دون قصد مدرسة قرب واكو - كونغو، مما أدى إلى مصرع ٨٩ من تلاميذ المدرسة. ويعتقد مسؤولو القوات المسلحة الأفغانية أن يوينيتا تسعى إلى الاستيلاء على مدن غابيلا وبورتو أمبوي وسومبي ذات المواقع الاستراتيجية بهدف تأمين الوصول إلى البحر وأنها مصممة على تعزيز مواقعها في الجزء الجنوبي الغربي من البلد.
- ١٢ - وفي غضون ذلك، ظل القتال الشديد يحدث بصورة متقطعة في مدينة كويتو وما حولها؛ واتهمت كل من الحكومة ويوينيتا الأخرى ببدء القتال الذي أدى إلى قتل أو جرح مئات من المدنيين. ولا تزال الحالة الإنسانية في تلك المدينة مفجعة. وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، شنت يوينيتا هجوما كبيرا على ما لانغي. وقد أفاد بأن القوات المسلحة الأفغانية صدت هذا الهجوم، ولكن القتال لا يزال دائرا بصورة متقطعة. ومنذ أواخر أيار/مايو، تركز يوينيتا قواتها حول العاصمة المحلية لوينا وأجزاء أخرى من شمال شرقي البلد.
- ١٣ - وفي الوقت نفسه، قصفت القوات الجوية الحكومية هومبتو في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو وفي ٦ و ٨ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، اضطر موظفو الأمم المتحدة وأفراد المعونة الإنسانية التابعون للمنظمات غير الحكومية في هومبتو إلى الاحتماء بالملاجئ المحسنة. وزعمت يوينيتا أنه بالإضافة إلى هذه المدينة، شنّت غارات جوية على عدد من المدن الصغيرة والقرى في المنطقة وأن مئات من المدنيين قد جرحوا أو قتلوا نتيجة لذلك. وفي مقاطعة لواندا نورتي، أفاد أيضا بأن منطقتي كافونفو ولوريماو تعرضتا للقصف الجوي. وفي حين أنه وردت تقارير تفيد بأن القوات المسلحة الأفغانية تقوم بعمليات عسكرية في الأجزاء الشمالية من كابيندا، فإن تلك القوات قامت أيضا بهجوم استهدف الجزء الشمالي الغربي من البلد لإعادة الاستيلاء على المنطقة المنتجة للبتروول حول سويفو.
- ١٤ - وتبدو الحكومة ويوينيتا كلتاها عازمتين على تحقيق أهدافهما العسكرية. وفضلا عن الخسائر الضخمة التي يلحقها تصاعد القتال بالسكان المدنيين، فإن له عواقب على العملية السياسية ويعرض للخطر عملية السلام.

١٥ - وقد تم إبلاغ مجلس الأمن في عدة تقارير سابقة بما أبدله من جهود لوضع خطط شاملة للطوارئ توقعاً لحدوث تقدم رئيسي في محادثات السلام في لوساكا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم مزيد من الصقل لمفهوم العملية الموسعة واستكمال المبادئ التوجيهية القائمة. وتمت صياغة جدول أعمال لاجتماع رئيسي للأركان للقوات المسلحة الأنغولية ويونيتي المقرر عقده بعد التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق في لوساكا. وفي الوقت نفسه، تم إعداد خطط استطلاعية لاختيار الموقع ذات الأولوية لوزع أفرقة الأمم المتحدة، ومناطق الإيواء ومراافق التخزين الازمة للأسلحة والذخائر. وتواصل الأمانة العامة، بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، إجراء دراسة متعمقة للمسائل المتعلقة بالإيواء والتسيير وإعادة الادماج الاجتماعي وغير ذلك من العناصر الأساسية لعملية السلام. وأعتمز أن أواصل بنشاط جميع الأعمال التحضيرية ذات الصلة، بما في ذلك الاتصالات بالمساهمين المحتملين بالقوات العسكرية والشرطة.

١٦ - ولا يوجد تغيير في المركز والولاية الحاليين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وفقاً للمبين في الفقرة ١٤ من تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/1994/611). وفي رأيي أن وجود البعثة في أنغولا لا يزال يمثل عنصراً هاماً من عناصر المجهود النشط الذي يرمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٧ - إن ما حدث مؤخراً من تكثيف للعمليات العسكرية في جميع أنحاء البلد قد أثر تأثيراً خطيراً على برنامج المساعدة الإنسانية كما أنه يهدد كل ما بذل من جهد لتحقيق الاستقرار في حالة التجمعات السكانية المعرضة للخطر. فقد أوقفت منذ أواخر أيار/مايو رحلات طائرات الإغاثة الطارئة إلى أربعة مواقع رئيسية، هي هوامبو وكويتو ومالانغي وأبيغي، ونفذت تقريباً أرصدة الأغذية وغيرها من الإمدادات الإنسانية الضرورية في هذه المناطق. كما أوقفت رحلات طائرات الإغاثة إلى جميع الجهات في أنغولا في الأسبوع الذي أوله ١٣ حزيران/يونيه بسبب عدم صدور التصريح اللازم لذلك من يونيتي. وقد اضطرت الأمم المتحدة إلى إجلاء جميع الموظفين الأجانب من هوامبو وكويتو، وإجلاء الموظفين غير الأساسيين من مالانغي، فضلاً عن المساعدة في إجلاء الأفراد التابعين للمنظمات غير الحكومية. وفي ١٥ حزيران/يونيه، منعت يونيتي لفترة مؤقتة موظفي الأمم المتحدة والأفراد الأجانب التابعين للمنظمات غير الحكومية من مغادرة هوامبو.

١٨ - ونتيجة لهذه التطورات، حدث نقص شديد في كمية الإمدادات الغذائية المنقولة عن طريق الجو، ومن ثم فإن الأحوال تدهوراً سريعاً في المدن التي تعتمد على الإمدادات الغذائية المنقولة جواً. ولا يزال النقل عن طريق البر متعرضاً حيث أن كثيراً من الطرق ملغوم كما أن التصريح الأمني باستعمال عدة ممرات برية رئيسية لا يمنع إلا لاما.

١٩ - وإذا ظلت الأنشطة العسكرية تؤثر هذا التأثير على المساعدة الإنسانية، فإن المكاسب الملموسة التي حققتها مجهودات الإغاثة على مدى الأشهر الستة الماضية ستزول سريعاً. وفي الواقع التي انقطعت

عنها طائرات الإغاثة منذ أواخر أيار/مايو، زاد بالفعل معدل حدوث المجاعة ومعدل الوفاة والإصابة بسبب أن الناس يهيمون في الحقول الملغومة بحثاً عن الطعام. ومن ثم فإنه لا بد من أن تتعاون الحكومة ويونيتي في كفالة الاستئناف الفوري لعمليات إيصال الإمدادات إلى جميع الجهات. ولن يمكن تفادياً خطر حدوث تدهور حاد في الوضع إذا استمر عدم الالكتراش بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني.

خامساً - الجوانب المالية

٤٠ - أذنت الجمعية العامة لي، بموجب قرارها ٢٤١/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بالدخول في التزامات بمعدل لا يتجاوز إجماليه ٢٠٠٧٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (صافي ١٩٩٧٠٠٠ دولار) شهرياً خلال الفترة الممتدة من ١١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤، للبقاء على بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وهذا إذن مرهون بالمقرر الذي سيتخذه مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة. ومن ثم فإن تكلفة الإبقاء على البعثة بقوامها الحالي ستكون مقيدة بالمبلغ المأدون به من الجمعية العامة. وفي حالة إجراء تغييرات في قوام البعثة ومسؤولياتها خلال فترة التمديد، فإن أيما يلزم لذلك من موارد إضافية سيلتمس من الجمعية العامة.

٤١ - ولا تزال حالة التدفق النقدي للحساب الخاص للبعثة تتسم بالحرج. ففي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بلغت الأنشبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة حوالي ٢٠٩ مليون دولار. ويمثل هذا ١١,٩ في المائة تقريباً من إجمالي المبلغ المقرر على الدول الأعضاء منذ بداية البعثة ولغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وتوفيراً لاحتياجات الازمة للبعثة من التدفق النقدي، أخذت قروض مجموعها ٢٤ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام (١٩ مليون دولار) ومن فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ٥ ملايين دولار). ولم يجر بعد تسديد هذين المبلغين.

سادساً - ملاحظات

٤٢ - منذ تقديم تقريري الأخير واتخاذ مجلس الأمن للقرار ٩٢٢ (١٩٩٤)، سجلت محادثات لوساكا للسلم بعض التطورات الإيجابية. فالمبادئ المحددة المتصلة بمسألة المصالحة الوطنية تم الاتفاق عليها جميعاً إلا واحداً منها. وفيما يتعلق بمشاركة يونيتي في إدارة شؤون الدولة، لا تزال المشكلة الرئيسية هي إصرار يونيتي على الحصول على منصب حاكم هومبوا.

٤٣ - وليس من الممكن بعد، وقت كتابة هذا التقرير، القول بأن كل الجانبيين يبدى الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق شامل للسلم، وإن كان يرجح أنهما أقرب إلى ذلك الاتفاق مما كانوا منذ توقيف تنفيذ اتفاques بيسيس في أواخر عام ١٩٩٢. ورها بالظروف التي ستكون سائدة لدى اجتماع مجلس الأمن للنظر في هذا التقرير، قد يرغب المجلس في النظر في البدائل التاليين لمنهج العمل:

(أ) اذا ردت يونيتا رداً إيجابياً بصورة قاطعة على المقترنات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا والدول المراقبة بشأن مشاركتها في إدارة شؤون الدولة، لا يقوم المجلس في الوقت الراهن بفرض التدابير الأخرى المنصوص على فرضها على يونيتا في الفقرة ٢٦ من قراره ٨٦٤ (١٩٩٣) ولكن يعلن مرة أخرى استعداده للنظر في أي وقت في اتخاذ تلك التدابير الجديدة أو استعراض التدابير النافذة حالياً، إذا اقتضت التطورات ذلك؛

(ب) أما إذا أصرت يونيتا على رفضها الموافقة على كامل المقترنات التي وافقت عليها الحكومة بالفعل، فيمكن أن ينظر المجلس في تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣).

٤ - وبالنظر إلى ما يتحقق من تقدم حالياً في محادثات السلام في لوساكا، وإن كان هذا يجري ببطء مزمع، فإنتي على ثقة من أن مجلس الأمن سيظل على استعداد، كما ذكر في قراراته المتتخذة مؤخراً، للنظر في الإذن على وجه السرعة بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وسيتمثل الاحتياج الأولي في تعزيز السريع للعنصر العسكري وعنصر الشرطة لجعل أعداد أفرادهما، فضلاً عن أعداد الموظفين المدنيين، تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل آذار/مارس ١٩٩٣. وفي الوقت الراهن، أوصي بأن تمدد الولاية الحالية للبعثة لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق في لوساكا خلال تلك الفترة، سأقوم على الفور بإيقاد بعثة استطلاعية إلى أنغولا من أجل إعداد توصيات إضافية وتقديمها إلى المجلس. وغني عن القول أنني سأداوم على إبلاغ المجلس بصفة منتظمة بأيما يطرأ من تطورات رئيسية.

٥ - ولا تزال الحالة العسكرية تبعث على بالغ القلق. فالجانبان كلاهما يواصلان تكثيف عملياتهما العسكرية في جميع أنحاء البلد، مما يسبب خسائر بشرية ضخمة، ويلحق بالممتلكات أضراراً فادحة، ويزيد من المعاناة التي يعيشها الشعب الأنغولي. ومن ثم فإنه لا بد من أن توقف على الفور جميع العمليات العسكرية الهجومية، وأوصي بأن يكرر المجلس مجدداً مطالبته العاجلة بتنفيذ ذلك.

٦ - وفي الوقت الراهن، يؤثر استمرار العمليات العسكرية تأثيراً مستهجننا على الحالة الإنسانية. ولذا أوصي بأن يقوم مجلس الأمن، بالإضافة إلى استعجال الإيقاف الفوري للأعمال الحربية، بحثُّ الحكومة ويونيتا على القيام على الفور بإصدار التصاريح والضمادات الأمنية اللازمة لإيصال الإمدادات الغوثية إلى جميع المواقع، وبالكف عن إثبات أي فعل يعرض للخطر سلامة القائمين بأعمال الإغاثة أو يعطّل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي.

٧ - وإنني لأعرب مرة أخرى عن تقديرني لممثلي الدول المراقبة الثلاث، الذين يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع ممثلي الخاص وبينذلون له كل ما يلزم من دعم. كما أني أشيد بممثلي الخاص وبرئيس المراقبين العسكريين وبموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، لما يبذلوه من ثابت العزم في الدأب على تأدية واجباتهم. وأود أيضاً أن أثني ثناء خاصاً على موظفي الأمم المتحدة والأفراد التابعين للمنظمات الغوثية غير الحكومية، الذين أبدوا، طوال الأسابيع الماضية، كل الإقدام على التضحية بالذات والتفاني في أداء مهمتهم الإنسانية في ظل ظروف بالغة الخطورة.

- - - - -